الأحوزة العمرانية ودورها فى وقف الإمتداد العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية

دكتور/ عبدالرحيم قاسم قناوى*

مقدمة

العديد من الدراسات السابقة سواء من متخذى القرار أو من الخبراء والمتخصصين فى مجالات التمية العمرانية أكدت على أن العمران المصرى بوضعة الحالى يعانى من تحديات ومشكلات غاية فى التعقيد، وأنه عاجلا وليس أجلا لا بد من ضرورة التصدى لهذه التحديات وأثارها السلبية العديدة والتى تراكمت منذ عقود عديدة، وذلك نظراً لطبيعة العمران المصرى وتركيزه فى الوادى والدلتا بنسبة ٥% من المساحة الإجمالية لمصر وأن هذه النسبة تمت زيادتها من خلال مشروعات الإستصلاح والإستيطان على الأراضى الصحراوية لتصل إلى ٧% تقريبا، أى أن المساحة الغير مأهولة تقدر بحوالى ٩٣% من المساحة الكلية، ونظرا للزيادة السكانية المطردة نجد أن الإمتدادات العمرانية سواء بالحضر أو بالريف تتم على الأراضى الزراعية فى شكل إمتداد عمرانى عشوائى وغير موجة، يتم وفقا لرغبة المواطنين، نتيجة لذلك تبنت الجكومة سياسة للتعامل مع قضايا التنمية العمرانية بمصر محاولة التصدى لهذه التحديات ووقف أثارها السلبية بكل صورها لا سيما وأهمها الأمتداد على الأراضى الزراعية.

فى بدايه عام ٢٠٠١م أطلقت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى "جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية على المستوى القومي والإقليمي"مشروع إعداد المخططات العمرانية الإرشادية لكافة قرى الدلتا بالتنسيق مع وزارتى الزراعة والتنمية المحلية، أوضح المشروع أن كافة القرى قد نمت خارج الحيز العمرانى لعام ١٩٨٥م بنسب كبيرة تتراوح بين (٤٠ – ٨٠٠ %) فى بعض الحالات، رأت الوزارة أنه لا بد من ضرورة تطوير حيزعمرانى جديد للقرى لإنقاذ الأراضى الزراعية فى المستقبل، ولتفعيل المنظومة المقترحة من الحكومة وتحقيق رؤيتها قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بطرح مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن والقرى والتوابع، وكان من أهم مخرجات المخططات الإستراتيجية "الحيز العمرانى المقترح" وذلك لتحديد الكتلة العمرانية الحالية ووضعها فى الإطار القانونى وأيضا وقف الإمتداد العشوائى على الإراضى الزراعية.

منذ إنطلاق المشروع سواء المخطط الأرشادى أو المخطط الإستراتيجى العام، أتاح الفرصة للعديد من الخبراء والمخططين التعامل مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى من خلال العمل بالمشروع وأيضا التعرف على مدى تحديات العمران المصرى بالعمل الميدانى وعقد اللقاءات مع الإدارات المحلية والمواطنيين، من خلال التجربة والعمل كإستشارى بهذه المخططات، نجد أن هذة العملية حققت رواجا ملحوظا فى مجال التخطيط العمرانى وأصبح الخبراء والمواطنين وأيضا متخذى القرار على دراية بخطورة هذه التحديات، وأن المخططات نجحت فى تحقيق العديد من أهدافها ومن أهمها إعداد قواعد البيانات.

* قسم التخطيط العمرانى – كلية الهندسة – جامعة الأزهر

أما فيما يخص الحيز العمرانى ومدى تحقيق الهدف منه فى وقف الإمتداد على الأراضى الزراعيــة، فمــن خــلال الواقع نجد أن الحيز العمرانى عجز فى تحقيق هذا الهــدف وأنه يحتاج إلى أليات عاجلة تساعد فى تحقيق هذا الهــدف أهمها إجراءات الرقابة والمتابعــة القانونيــة مــن خــلال الإدارات المحلية.

الكلمات المفتاحية: (الإمتداد العمرانى العشوائى، الأراضى الزراعية، الحيز العمرانى)

هدف البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضــوء علــى فاعليــة الحيــز العمرانى بإعتباره أحد المخرجــات الهامــة للمخططــات الإستراتيجية، ومدى تحقيق غايتة ألا وهى وقف الإمتــداد العمرانى على الأراضى الزراعيــة. وهــل نحــج الحيــز العمرانى فعلا من تحقيق هذة الغاية أم أنه عجز عن ذلــك وأنه يحتاج إلى أليات تساعدة لتحقيق هذة الغاية.

الفرضية

"من المحتمل نجاح السياسة العمرانيــة المتبعــة مــن الحكومة فى تحقيق بعض أهدافها، وأيضا نجــاح مشــروع المخططات الإستراتيجية فى تحقيق بعض أهدافة، ولكن فيما يخص الحيز العمرانى بإعتباره أحد مخرجات المخططــات الإستراتيجية فقد عجز عن تحقيق غايتة فى وقف التعــدى على الأراضى الزراعية وأنه ومن الضرورى من تــوافر أليات أخرى تساعد فى تحقيق هــذة الغايــة ومــن أهمهــا المتابعة والرقابة القانونية من قبل الإدارة المحلية".

مكونات البحث

يتكون البحث من محورين، المحورالأول: يســتعرض الإطار العام للسياسة العمرانية المتبعة من الدولة والمخطط الإستراتيجى العام والحيــز العمرانــى، المحــور الثــانى: يستعرض الحالة الدراسية لإثبات فرضية البحث من خــلال إستعراض أهم الملامح العامة والتحــديات التــى تواجــة العمران بالجمهورية وبمحافظــة فــى الــدلتا (المنوفيــة) ومحافظة أخرى بالوادى (أسيوط)، وتتبع الموقف للأحــوزة العمرانية (بعد الإنتهاء من أعمال المخططات الإستراتيجية) فى مركز الباجور بمحافظــة المنوفيــة ومركــز أســيوط بمحافظة أسيوط، لقد كان من الضرورى إلقاء نظرة عامــة على الملامح العامة للعمران وتحدياته الحالية والمســتقبلية بالجمهمورية ومحافظاتها وذلك لتأكيد ان هذه التحــديات لا تواجة محافظات معينة دون غيرها بالجمهورية، تم إختيــار مركز الباجور بمحافظة المنوفية لتمثل محافظات الدلتا حيث أن جميع الإمتدادات الحالية والمستقبلية تتم بشكل أساســى على حساب الأراضى الزراعية ولا تتوافر لهــا إمكانيــات التنمية على الأراضى الصحراوية فيما عدا القليل منها، وتم إختيار مركز أسيوط بمحافظة أســيوط لتمثــل محافظــات الوادى، حيت توافر الظهيرالصحراوى لجميع المحافظــات فى إتجاهى الشرق والغرب، ثم ينتهــى البحــث بالنتــائج والتوصيات.

المحور الأول: السياسة العمرانية – المخطط الإستراتيجى العام – الحيز العمرانى

– السياسة العمرانية

تشغل المساحة المأهولة بالسكان في مصر نحو ٧,٦ % من إجمالي مساحة الجمهورية ويتركزالسكان على الشريط المحدود للوادي والدلتا، ونتيجة للتحضر الســريع ظهــرت العديد من التحديات التى تواجة العمران المصــرى والتــي أدت إلى تدهور البيئة العمرانية والإقتصادية ونوعية الحياة للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأمتداد العشــوائى وفقدان الأراضي الزراعية والتعدي على أراضي الدولــة، بدراسة الوضع الحالى للعمران وجد أن الامتداد العمرانــى العشوائى قد تم على أكثر من مليون فــدان مــن الأراضــى الزراعية، بالإضافة إلى وجود العديد من القضايا من أهمهــا العمران العشوائى وتداعياته الاجتماعية الناجمة عن غيــاب الإدارة العمرانية الفاعلة فى ظل غيــاب حــدود واضــحة للعمران وخطة للإمتداد، هذا بالاضافة الى غيــاب فاعليــة التخطيط العمرانى نتيجة لغياب الرؤية المحليــة التفصــيلية للقضايا ذات الأولوية. ولذا تتحرك هيئات ومؤسسات وأجهزة

الدولة في محاولة لوقف التعدي على الاراضى الزراعية والذي أثر على المجتمع الزراعي نتيجة زيادة الفاقد من الأرض الزراعية مما أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي وبالتالي تأثرت موارد التنمية الاقتصادية، من هنا كان من الضرورى للدولة وضع وتبنى سياسة عمرانية لموجهة التعدي على الأراضي الزراعية وتنمية العمران المصرى.

إرتكزت إستراتيجية التنمية المقترحة من الحكومة على محورين أساسيين- المحور الأول- إعادة تخطيط وتنمية العمران القائم من خلال: (الارتقاء بالمناطق العشوائية والمتدهورة عمرانيا، إعداد المخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى والتوابع، إعداد استراتيجيات التنمية الشاملة للمحافظات)، - المحور الثاني - تخطيط وتنمية المحاور والمواقع الصحراوية الجديدة من خلال: تخطيط المدن الجديدة وإنشاء قرى الظهير الصحراوى، وكأداة لتنفيذ إستراتيجية التنمية العمرانية المتكاملة فقد تم تطوير القوانين والتشريعات المنظمة للعمران المصري بصدور قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨م ولائحته التنفيذية، والمقسم إلى ثلاثة أبواب: (الباب الأول معني بالتخطيط العمراني، الباب الثاني معني بالتنسيق الحضاري، الباب الثالث معني بتنظيم أعمال البناء)، إن الهيئة العامة للتخطيط العمراني (وفقاً لقرار إنشائها وقانون التخطيط العمراني رقم ١٩٨٢/٣ وقانون البناء رقم ٢٠٠٨/١١٩) هي جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية وإعداد مخططات وبرامج هذه التنمية علي المستوي القومي والإقليمي والمحافظة، ومراجعة وإقرار المخططات العمرانية علي المستوي المحلي في إطار الأهداف والسياسات القومية والإقليمية والمحلية للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة، وتقييم وتحديث المعلومات والمؤشرات العمرانية بالتنسيق مع مراكز المعلومات بالجهات المختلفة.

- المخطط الإستراتيجى العام

تهدف المخططات الإستراتيجية للمدن والقرى والتوابع لتحقيق الآتى، المساهمة في دفع عجلة التنمية العمرانية المستدامة مع تحفيز المجتمع المحلي والأطراف ذات الصلة، الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها لتحقيق الاستفادة من فرص الاستثمار بالإقليم المحيط والروابط الاقتصادية وتعظيم الميزة التنافسية، الاهتمام بقضايا العمران ومحدودي الدخل والفئات المهمشة، تنقسم مراحل إعداد المخطط لثلاث مراحل أساسية هى:

المرحلة الأولى: إعداد المخطط الإستراتيجي العام بمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة وتحديد مشروعات التنمية ذات الأولوية،

المرحلة الثانية: إعداد المخطط التفصيلي وخطط العمل التنفيذية ودراسات الجدوى التفصيلية للأولويات المتفق عليها متضمناً إعداد شروط أعمال ومواصفات طرح العطاء والبرامج الزمنية للتنفيذ،

المرحلة الثالثة: إعداد إطار للإجراءات التنفيذية لمتابعة وتقييم برامج التنمية العمرانية بالمدينة وتنفيذ المشروعات، لا بد أن يحتوى مخرجات المخطط الإستراتيجي العام على المخرجات الآتية:

* حيز عمرانى جديد يسمح بالزيادة العمرانية المخططة حتى سنة الهدف مع تحديد استعمالات الاراضى المقترحة.
* وضع الإشتراطات التخطيطية والبنائية لكافة المناطق المخططة داخل الحيز العمراني الجديد.
* إعداد قاعدة معلومات متكاملة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS.
* إعداد دراسات جدوى للمشروعات ذات الاولوية.
* إعداد مخططات تفصيلية لتطوير وتحزيم العشوائيات.

اقتراح آليات للشراكة مع القطاع الخاص لتنمية المناطق ذات القيمة الاستثمارية بالمدينة.

- الحيز العمرانى

*تحديد الحيز العمرانى الجديد بناء على التصوير الجوى والإحتياجات المستقبلية للتنمية العمرانية،

* وضع مخطط التنمية الشاملة الذى يتضمن توطين كافة المشروعات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والعمرانية

المطلوبة للمجتمع المحلى،

* تحديد مشروعات التنمية ذات الأولوية التى يمكن البدء الفورى فى تنفيذها مع تجديد آليات تمويلها وتنفيذها.

* من المحددات الأساسية لاختيار الحيز العمرانى الأتى: (أن يضم أغلب الامتدادات العشوائية الحالية خارج حيز ١٩٨٥م مراعاة المحددات الطبيعية، وزيادة الكثافة البنائية للسماح بأقصى إستفادة من الأراضى، ضم بعض المتخللات الزراعية لاستيعاب الزيادة السكانية المستقبلية والخدمات).

المحور الثانى:

– الملامح العامة وتحديات العمران بمصر

تقع مصر فى الركن الشمالى الشرقى لقارة أفريقيا بين دائرتى عرض (٢٢ وْ ٣٦ َ ٣١) شْمال خط الإستواء وخطى طول (٢٥ وْ ٣٧)، كما تشغل جزءًا من قارة آسيا متمثلاً فى شبه جزيرة سيناء، وتُطل مصر بسواحلها الشمالية على البحر المتوسط، وبسواحلها الشرقية على البحر الأحمر، ويلتقى البحر المتوسط والأحمر من خلال قناة السويس.

تبلغ المساحة الإجمالية لمصر ١٠٠٩,٤ ألف كم^{٢}، ولا تتجاوز المساحة المأهولة ٧٦,٥ ألف كم^{٢} بنسبة ٧,٦ % من المساحة الكلية، تنقسم مصر من حيث مظاهر السطح إلى أربعة أقاليم متباينة بيئياً وهى:

(وادى النيل والدلتا، الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، شبه جزيرة سيناء)، يشغل وادى النيل والدلتا نحو٣٥ ألف كم^{٢}(الدلتا ٢٢ ألف كم^{٢}، الوادى ١٣ ألف كم^{٢})، تبلغ مساحة الصحراء الغربية حوالى ثُلثى مساحة مصر(٦٨١ ألف كم^{٢}) وتبلغ مساحة الصحراء الشرقية حوالى ٢٢٥ ألف كم^{٢} بنسبة ٢١ % من إجمالى مساحة مصر، تحتل شبه جزيرة سيناء مساحة ٦١ ألف كم^{٢} تقريبًا، وفقًا لتعداد ١٩٩٦م، بلغ عدد سكان مصرنحو٥٩,٣ مليون نسمة، قدرعدد السكان ب٧٠ مليون نسمة فى منتصف عام ٢٠٠٤م، فى حين بلغ ٧٢,٥٨٠ مليون نسمة وفقًا للنتائج الأولية لعام ٢٠٠٦م، ولا يشمل التعداد المصريين المقيمين بالخارج، والذى يقدر عددهم بنحو ٣,٤ مليون نسمة، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٧م أن يبلغ تعداد سكان الجمهورية نحو ١٠٣,٣٥٨ مليون نسمة بزيادة قدرها ٣٠,٧٧٨ مليون نسمة عن عام ٢٠٠٦م، يتوزع سكان الجمهورية بين الحضر والريف، حيث يمثل سكان الحضر حوالى ٤٢,٦% من سكان الجمهورية وفقًا لتعداد ٢٠٠٦م، وقد شهدت الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٦م) نموًا متسارعًا لسكان الحضر بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى وتركز الإستثمارات وفرص العمل بها مقارنة بالريف، حيث زاد فيها نسبة سكان الحضرمن٣٨ % إلى ٤٤%، تبلغ الكثافة السكانية الإجمالية نحو٧١,٩شخص/ كم^{٢} بالنسبة للمساحة الكلية لمصر، أما الكثافة الصافية التى تنسب للمساحة المأهولة فتصل إلى٩٤٩ شخص/ كم^{٢}، وهى نسبة مرتفعة تعكس التركزالسكانى الشديد فى الدلتا والوادى الضيق لنهر النيل.

يعيش ٩٦% من إجمالى عدد سكان مصر فى ٢٢٢ مدينة قائمة وفقًا للتقسيم الإدارى لعام ٢٠٠٧م (منها ٢٦ عاصمة للمحافظات) بالإضافة إلى ٢٢ مدينة جديدة، وحوالى ٤٦٤٤ قرية مركزية، تشغل القرى مساحة ١,١ مليون فدان تقريبًا تمثل حوالى٨١% من إجمالى مسطح المستقرات البشرية بمصر، أدى زحف المباني والمشروعات والخدمات والإستخدامات غير الزراعية على الأرض الزراعية إلى فقدان مساحات ضخمة من الأراضي الزراعية فى مصر بلغت حوالي مليون، وتتباين الأرقام المتاحة تبايناً كبيراً فيما يخص معدلات تآكل الأرض الزراعية نتيجة النمو العمراني ولكنها تكاد تتفق على ان هذا التآكل يعود في ٥٣ % منه للمباني السكنية، ٢٦ % للخدمات، ٢١ % للمنشآت الأخرى ومشروعات البنية الأساسية (عبدالمحسن برادة، ٢٠٠٧)، أفاد تقرير رسمى أصدرته الإدارة المركزية لحماية الأراضى بوزارة الزراعة أن إجمالى التعديات خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن بلغ مليونا و٤٦٠ ألف حالة على مساحة ٦٤ ألفا و٣٣٩ فداناً، تمت إزالة ٢٧٢ ألفا و٤٧٥ حالة منها على مساحة ١٥ ألفا و٢٥٠ فداناً بنسبة

٢٣% من التعديات، وذكر التقرير أن محافظة البحيرة جاءت فى المركز الأول من حيث عدد التعديات بـ ١٧٢ ألف حالة على مساحة ٦٥٢٦ فداناً، **تليها المنوفية ١٥٨ ألف حالة على مساحة ٤٦٨٩ فداناً**، والغربية ١٣٨ ألفا على مساحة ٦٣٨٦ فداناً، والقليوبية ١٣٥ ألفا، ثم الشرقية ١١٨ ألفا، والدقهلية ٩٩ ألفا، والمنيا ٩٥ ألفا، **تليها أسيوط ٩٣ ألفا**، ثم سوهاج ٨٤ ألفا، وأخيراً كفرالشيخ بـ ٧٩ ألف حالة، وقالت مصادر رسمية بالوزارة إن جميع الإزالات صورية، ولم تشهد إعادة الشيء إلى أصله أو إعادة الأرض إلى الإنتاج الزراعى، مشيرة إلى أن مصر خسرت ١٥٠ ألف فدان من أراضى الدلتا والوادى تعادل تكلفة استصلاح مليون فدان. وطالبت الإدارة مجلس النواب الجديد بضرورة إقرار التشريع الجديد الذى أعدته الوزارة لتغليظ العقوبات على التعديات، وتعديلها من جنحة إلى جناية، ورفض إقرار مبدأ التصالح لتقنين المخالفات، ونجد أن التقرير يؤكد حجم المشكلة على مستوى محافظات الجمهورية بلا إستثناء وتصدر محافظات الدلتا لمخالفات التعدى. كما أكد التقرير على تصدر محافظة المنوفية المركز الثانى ومحافظة أسيوط المركز الثامن على مستوى الجمهورية فى حجم التعدى على الأراضى الزراعية وأن المخالفات فى الغالب صورية ويطالب بإجراءات فورية وسريعة لوقف إستنزاف الأراضى الزراعية بمصر.

شكل رقم ١- موقع الجمهورية

شكل رقم ٢- التقسيم الادارى لمصر

شكل رقم ٣- تركز السكان بمصر

المصدر: الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، ٢٠٠٥م.

الملامح العامة وتحديات العمران بمحافظة المنوفية

هى إحدى المحافظات الخمس المكونة لإقليم الدلتا بجانب كل من محافظات (الغربية، الدقهلية، كفر الشيخ ودمياط)، يقع الجزءالأكبرمن المحافظة بين فرعى (رشيد ودمياط) وهى على شكل مثلث رأسه فى الجنوب وقاعدته فى الشمال حيث أضيفت للمحافظة المساحات المخصصة لمدينة السادات غرب فرع رشيد، وتمتد المحافظة بين دائرتي عرض (٣٠° ٤٥َ ، ٣٠° ١٠َ) شمالا، وبين خطي طول (٣٠° ١٥َ ، ٣٠° ٤٨َ) شرقًا. تبلغ مساحة المحافظة حوالي ٢٤٩٩,٠ كم^{٢} أي ٥٩٤,٧٦ ألف فدان تمثل ٢٠,٢% من جملة مساحة إقليم الدلتا، ونحو ٠,٢٥% تقريبًا من جملة مساحة الجمهورية، يصل تعداد سكانها إلى حوالي ٣,٢٥٤ مليون نسمة يمثلون حوالي٤,٣% من جملة سكان الجمهورية عام ٢٠٠٥م، والمحافظة تعتبر بذلك الثالثة في الإقليم من حيث المساحة وعدد السكان، بلغ حجم سكان المحافظة ٢,٧٦ مليون نسمة عام ١٩٩٦م، كما بلغ ٣,٢٥٤ مليون نسمة وفقًا لتقدير السكان عام ٢٠٠٥م بزيادة سكانية قدرها ٤٩٤ ألف نسمة تمثل ١٧,٨% بالنسبة لتعدادها الأساسي في عام ١٩٩٦م، وبذلك تقدر نسبة حجم سكان المحافظة في عام ٢٠٠٥م بنحو ٢٠,٦% من حجم سكان إقليم الدلتا ونحو ٤,٦ % من حجم سكان الجمهورية، والمحافظة تأتى من حيث حجم السكان في المرتبة الثالثة بالنسبة لإقليم الدلتا والمرتبة الثانية عشر بالنسبة للجمهورية، ويقدر معدل نمو السكان بالمحافظة بنحو ١,٨٤% سنويا خلال الفترة ١٩٩٦/ ٢٠٠٥م، ومن المتوقع أن يشهد هذا

المعدل انخفاضًا مستمرًا ليصل إلى ١,٣٩ عام ٢٠٢٢م.

تتكون محافظة المنوفية من ٩مراكز إدارية (شبين الكوم- أشمون- الباجور- الشهداء- بركة السبع- تلا- قويسنا- منوف- السادات) تضم كل منها مدينة عاصمة للمركز بذات المسمي، بالاضافة إلي مدينة سرس الليان بمركز منوف ليبلغ إجمالي عدد المدن الموجودة بالمحافظة١٠مدن، كما تضم المحافظة ٦٩ وحدة محلية قروية يتبعها ٣١٣ قرية.

تمثل المساحة الكلية للمحافظة ٢٤٩٩,٠ كم^{٢} تتوزع بنسب متباينة، حيث تشغل الإستعمالات الزراعية المسطح الأكبر بنسبة ٦٩%، تليها الاستعمالات العمرانية بنسبة ٣٠%، بينما تصل نسبة الأراضي البور إلى حوالي ٠,٠٣% من إجمالي مساحة المحافظة، تسجل مساحة الاستعمالات الزراعية داخل الزمام أعلى نسبة في مركز تلا حيث بلغت نحو ٩٢% من إجمالي المساحة الكلية للمركز، بينما توجد أقل نسبة بمركزي أشمون والباجور وتقدر بنحو ٨٤%، ولا توجد أراضي زراعية خارج الزمام إلا في مركز السادات، على الرغم من تواضع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية (إذ لا تتعدي ٠,١٣ فدان/ نسمة نتيجة لزيادة السكان)، إلا أنها رغم ذلك تعد من أهم المحافظات الريفية إذ تبلغ المساحة المنزرعة بها نحو ٣٣٠,٧ ألف فدان بنسبة ٥٥,٦% من إجمالي مساحة المحافظة، كما يقطن عدد كبير من سكانها بالريف ويعمل معظمهم بالنشاط الزراعي.

شكل رقم ٤- موقع المحافظة من الأقليم

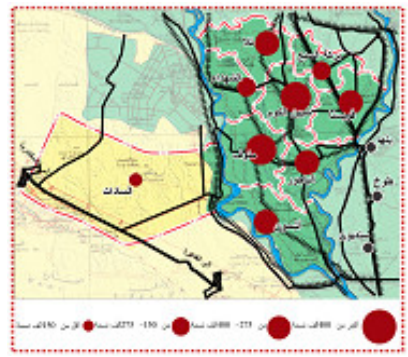

شكل رقم ٥- توزيع الفئات الحجمية لمراكز المحافظة

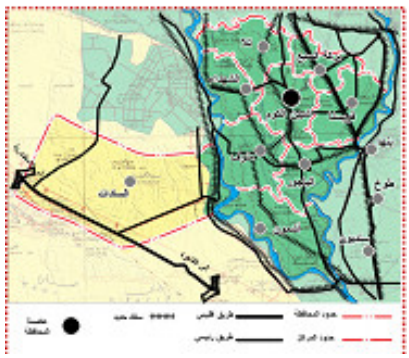

شكل رقم ٦- شبكة النقل والطرق بالمحافظة

المصدر: الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، إستراتيجية التنمية لمحافظة المنوفية، ٢٠٠٥م

الملامح العامة وتحديات العمران بمركز الباجور

مركز الباجورهو أحد مراكزالمحافظة التسعة ويقع في شرق المحافظة، ويحده من الشمال مركز شبين الكوم ومن الجنوب مركز أشمون ومن الشرق محافظة القليوبية ومن الغرب مركز منوف، تبلغ مساحة المركز حوالي١٦٥,٣كم^{٢} أي ٣٩٣,٥٧ ألف فدان بنسبة ٦,٦١% من مساحة المحافظة (٢٤٩٩ كم^{٢})، بلغ عدد سكان المركز٢٩٨,٥٤ألف نسمة وفقًا لتقديرالسكان عام ٢٠٠٥م بنسبة نحو٩,٢% من حجم سكان المحافظة (٣٢٥٤.٠١)، ويبلغ عدد سكان الحضر بالمركز ٣٦,٤٧ ألف نسمة بنسبة نحو ١٢,٢% بينما يبلغ عدد سكان الريف بالمركز٢٦٢,٠٧ ألف نسمة بنسبة نحو ٨٧,٨% من حجم سكان المركز، يضم المركز مدينة واحدة وهي الباجور، كما يحتوي على ٤٧ قرية ونحو ١٠٦عزبة، مقسمة على ١٢ وحدة قروية وهي (إسطنها، بي العرب، فيشا الصغرى، جروان، سبك الضحاك، كفر الخضرة، مناوهلة، مشيرف، كفر الباجور، ميت عفيف، تلوانة، بهناي)، تمثل المساحة الكلية للمركز١٦٥,٣كم^{٢} تتوزع بنسب متباينة، حيث تشغل الإستعمالات الزراعية المسطح الأكبربنسبة٨٤%، تليها الإستعمالات العمرانية بنسبة١٢%، بينما تصل نسبة المنافع والجبانات إلى حوالي ٤% من إجمالي مساحة المركز، تبلغ مساحة الأراضي الزراعية داخل زمام المركز نحو ١٤٣,١ ألف كم^{٢}، بمراجعة وتحليل قواعد نظم المعلومات الجغرافية الخاصة بالمخططات

الإستراتيجية المعتمدة على مستوى المركز وربطها بالصور الفضائية الحديثة لعام ٢٠١٥م تبين الأتى:

١- إجمالى مساحة إستعمالات أراضى المركز تقدر بحوالى ٤٠١٣٢,٨٠ فدان تتوزع بنسب متباينة، حيث تشغل مساحة الإستعمالات الزراعية المسطح الأكبر بنسبة ٨١,٤٧% تليها نسبة الإستعمالات العمرانية الى٩,٠٥% والمجارى المائية بنسبة حوالي٥,٢١%، ثم الطرق بنسبة ٤,٢٧% من إجمالي مساحة المركز.

٢- تم إعداد المخططات الإستراتيجية (لمدينة واحد) هى مدينة الباجور عاصمة المركز وكان إجمالى مساحة الحيز العمرانى ٧٩٠,٦٩ فدان، ١٢ قرية رئيسية وكان إجمالى مساحة الحيز العمرانى ١١٤٥,٧٣ فدان، ٣٥ قرية تابعة وكان إجمالى مساحة الحيز العمرانى ٢٠٨٤,٥٣ فدان، ٣٣٥ عزبة ونجع وكفر قائمة تابعة للقرى وكان إجمالى مساحة الحيز العمرانى ٧١١,٦٤ فدان).

٣- إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية للنجوع والعزب والكفور المستحدثة التابعة للقرى٨٠,٠٥ فدان لعدد ٢٧ عزبة ، حيث أن هذة العزب لم ترد بحصر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ولا بحصر وزارة التنمية المحلية، مما يعنى أنها نمت وأمتدت بشكل عشوائى وبدون مراقبة ولا حصر من الأجهزة المعنية، وتم حصرها وإعداد حيز لها من قبل إستشارى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وممثلى الوحدات المحلية بالمركز.

٤- إجمالى مساحة المركز تقدر بحوالى ٤٠١٣٢,٨٠ فدان، إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية المعتمدة ٤٨١٢,٩١ فدان بنسبة ١١,٩%، وإجمالى مساحة الأراضى الزراعية تقدر بحوالى ٣٢٦٩٦,٥٧ فدان بنسبة ٨١,٤٧ من إجمالى مساحة المركز.

٥- إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية للحضر تقدر بحوالى ٧٩٠,٦٩ فدان بنسبة١٦,٤٣%، وإجمالى الأحوزة العمرانية للريف تقدر بحوالى ٤٠٢١,٩٥ فدان بنسبة ٨٣,٥٧% من إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية على مستوى المركز.

٦- إجمالى مساحة المتناثرات العمرانية على مستوى المركز تقدربحوالى١٠٦٢,٢٣فدان بنسبة ٢٢% من إجمالى الأحوزة المعتمدة وبنسبة ٢,٦٥% من إجمالى مساحة المركز.

٧- جميع إستعمالات المركز الحالية تقع بشكل أساسى على الأراضى الزراعية، حتى الإمتدادات المستقبلية من المحتمل أن تحدث على الأراضى الزراعية أيضا وذلك لعدم توافر ظهير صحراوى.

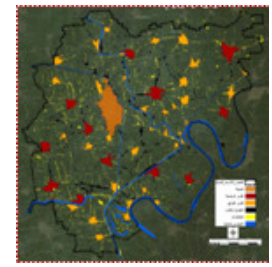

شكل رقم ٧- إستعمالات الأراضى بالمركز

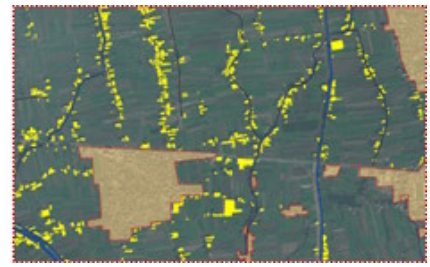

شكل رقم ٨- الإمتداد العشوائى خارج الأحوزة المعتمدة

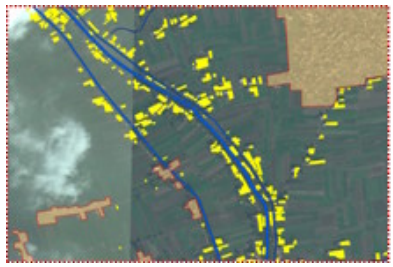

شكل رقم ٩- الإمتداد العشوائى على محاور الطرق والمجارى المائية

المصدر: إعداد الباحث

الملامح العامة وتحديات العمران بمحافظة أسيوط

هى إحدى المحافظتين المكونتين لإقليم أسيوط بجانب محافظة الوادى الجديد. تقع المحافظة في وسط وادى النيل، وتحدها شمالا محافظة المنيا وجنوبًا محافظة سوهاج وتمتد شرقًا الى جبال المنطقة الشرقية حتى محافظة البحر الاحمر وغربًا الى محافظة الوادى الجديد وتقع محافظة أسيوط بين خطى طول َ٣٠ ٤٠ وْ َ٣٢ ٤٠ شْرقًا، ودائرتي عرض َ٢٦ ٥٠ وْ َ٢٧ ٥٠ شْمالاً.

تبلغ مساحة المحافظة حوالى ٢٥٩٢٦كم^{٢} أي ٦١٧٠,٤ ألف فدان تقريبا تمثل ٥,٥٦% من جملة مساحة اقليم أسيوط ٢,٦% تقريبًا من جملة مساحة الجمهورية، ويصل تعداد

سكانها إلى حوالي ٣,٤ مليون نسمة يمثلون حوالى ٩٥,٣ % من جملة سكان الإقليم وحوالى ٤,٧٨ % من جملة سكان الجمهورية عام ٢٠٠٥م، وهى بذلك تعتبر الأولى في الإقليم من حيث عدد السكان والثانية من حيث المساحة، بلغ حجم سكان محافظة أسيوط ٢,٨٠٢ مليون نسمة عام ١٩٩٦م، كما بلغ ٣,٣٦٢ مليون نسمة وفقًا لتقديرات السكان عام ٢٠٠٥م، بزيادة سكانية قدرها ٥٦٠ ألف نسمة تمثل نسبة ٢٠% من حجم السكان عام ١٩٩٦م، يمثل حجم سكان المحافظة ٩٥,٣% من حجم سكان إقليم أسيوط، ونحو ٤,٧٨% من حجم سكان الجمهورية عام ٢٠٠٥م وبذلك المحافظة تأتى فى المرتبة الأولى سكانيًا بالنسبة لإقليم أسيوط وفى المرتبة الحادية عشر بالنسبة للجمهورية، يقدر معدل نمو السكان بالمحافظة ٢,٣٧% سنويا خلال الفترة ١٩٩٦– ٢٠٠٥م، ومن المتوقع أن يشهد هذا المعدل إنخفاضا مستمرا ليصل إلى ١,١٩% عام ٢٠٢٢ نتيجة للضغوط العمرانية واستمرار تيارات الهجرة الى خارج المحافظة.

تضم المحافظة ١١ مراكز إداريا يضم كل منها مدينة عاصمة المركز بذات المسمى كما تضم ٥٦ وحدة محلية قروية يتبعها ٢٣٥ قرية و٨٨٤عزبة وتجمع سكني ريفى، تمثل المساحة المأهولة بالمحافظة نحو ٦% من مساحتها الكلية وبذلك تعتبر أغلب أراضي المحافظة غير مأهولة وفقا لأحدث البيانات المنشورة، تتوزع الاستعمالات بالمساحة المأهولة للمحافظة بنسب متباينة حيث تشغل الإستعمالات الزراعية المسطح الأكبر بنسبة ٨٦,١%، والأراضي البور حوالي١,٨%، تصل نسبة الإستعمالات العمرانية الى ٥,١% من جملة المساحة المأهولة في مقابل نسبة ٧,١% للمنافع والجبانات، وتشغل أكبر مساحة إستعمالات زراعية بمركزى صدفا وأبو تيج بنسبتى ٨٩,١، ٨٨,٨% على الترتيب بينما أقل مساحة توجد بمركز أسيوط بنسبة ٧٩,١% أما الأراضي البور فتوجد أكبر نسبة لها٦,٤% بمركز الغنايم، يوجد ٤مراكز أخرى ليس بها مساحات للاراضي البور وهى: "منفلوط وصدفا والساحل والبدارى"، وعلى الرغم من تواضع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بالمحافظة (إذ لا يتعدى ٠,١٢% فدان/ نسمة) إلا أن محافظة أسيوط تعد رغم ذلك من المحافظات الريفية إذ تبلغ المساحة المنزرعة بها نحو ٣٢٠ ألف فدان بنسبة ٥,١٨% من إجمالي مساحة المحافظة، كما يقطن ما يقرب من ٧٢% من سكانها بالريف ويعمل معظمهم بالنشاط الزراعى، وفيما يخص إستنزاف الأراضى الزراعية بالمحافظة، فهناك دراسة تم إعدادها بعد ٢٥ يناير عام ٢٠١١م (رامى عبد الحفيظ، ٢٠١١)، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

– نقص مساحة الأرض الزراعية القديمة خلال ال ١٦ سنة الماضية بما يقدر فى المتوسط بحوالي ٥٠٠ فدان سنوياً، تعادل حوالي ٠,١٦% من المتوسط السنوي لمساحة الأرض الزراعية القديمة، ويتجه هذا النقص إلى التزايد عاماً بعد آخر.

– إحتفاظ مركز الغنايم بمساحة أرضه الزراعية القديمة دون نقص فى حين إنخفضت تلك المساحة بمختلف المراكز الآخرى، حيث وصلت نسبة النقص أعلاها بمركز الفتح، وأدناها بمركز البداري، مما قد يعكس أثر القرب من عاصمة المحافظة فى التعدي على الأراضي الزراعية.

– زيادة معدلات التعدي على الأراضي الزراعية، حيث بلغت فى النصف الأول من فترة الدراسة حوالي ٥٦٩١ مخالفة، حوالي ٢٢٤.٥ فدان سنوياً، فى حين بلغت حوالي ١١٩٦٤مخالفة وحوالي ٤٧٨فدان سنوياً فى نصفها الأخير، يحتل مركز الفتح مكان الصدارة من حيث عدد المخالفات.

– شهدت فترة ما بعد ثورة ٢٥يناير توجهاً حذراً فى التعدي على الأراضي الزراعية خلال الأشهر الأولى، حيث بلغ المتوسط الشهري لعدد المخالفات فى الفترة من ٢٥ يناير وحتى ١٨ يونية حوالى ٩٨٦ مخالفة، بمساحة تقدر بحوالي ٣٣.٨ فدان شهرياً، فى حين بلغ ١٦٠٤مخالفة بمساحة تقدر بحوالي ٥٩.٥ فدان شهرياً فى الفترة من(١٩ يونية إلى ٣١

أكتوبر من عام ٢٠١١م)، وبلغ حوالي٢٨٠٩مخالفة بمساحة تقدربحوالي٩٨.١٣ فدان شهرياً فى الفترة من(٢٠١١/١١/١ إلى٢٠١٢/١/٢٥م)، مما يعنى أن الأشهر الأخيرة قد شهدت ثورة حقيقية فى التعدي على الأرض الزراعية، وهو ما يتمشى مع الإنفلات الأمنى الذى شهدته هذه الفترة، فى حالة ثبات مقدار النقص الحادث فى مساحة الأراضي القديمة عند مستوى٥٠٠فدان سنوياً، وأستمر تزايد معدل النقص مستقبلاً فإن الأرض القديمة سوف تستنزف قبل نهاية القرن الحالي.

شكل رقم ١٠- موقع المحافظة من الأقليم

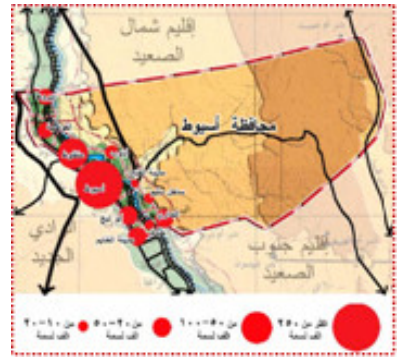

شكل رقم ١١- توزيع الفئات الحجمية لمراكز المحافظة

شكل رقم ١٢- شبكة النقل والطرق بالمحافظة

المصدر: الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، إستراتيجية التنمية لمحافظة أسيوط، ٢٠٠٥م.

الملامح العامة وتحديات العمران بمركز أسيوط

- مركزأسيوط هو أحد مراكز المحافظة الإحدى عشر يقع تقريباً في وسط المحافظة، يحده من الشمال مركز منفلوط ومن الجنوب مركزى الساحل وأبوتيج ومن الشرق مركزى الفتح وأبنوب ومن الغرب محافظة الوادى الجديد، تبلغ مساحة المركز حوالي٢٣٦كم^2 أي٥٦١,٩٠ ألف فدان بنسبة ١٥% من جملة مساحة المحافظة (١٥٦٣ كم^2)، بلغ عدد سكان المركز٧٩٦,٤٢ ألف نسمة وفقًا لتقدير السكان عام ٢٠٠٥م بنسبة نحو ٢٣,٧% من حجم سكان المحافظة (٣,٣٦٢ مليون نسمة)، يبلغ عدد سكان الحضر بالمركز ٤١١,٤١ ألف نسمة بنسبة نحو٥١,٦% بينما يبلغ عدد سكان الريف بالمركز٣٨٥ ألف نسمة بنسبة نحو٤٨,٤%من حجم سكان المركز.

- يضم المركز مدينة واحدة وهي أسيوط، و٢٩ قرية ونحو ١٠٦ عزبة، مقسمة على ٨ وحدات محلية (باقور، منقباد، المطيعة، درنكة، ريفا، موشا، بنى حسين، نجع سبع)، تمثل المساحة الكلية للمركز٢٣٦ كم^2 تتوزع بنسب متباينة، حيث تشغل الإستعمالات الزراعية المسطح الأكبر بنسبة ٧٩,١% تليها نسبة المنافع والجبانات ١٠,٩% فى حين تصل نسبة الإستعمالات العمرانية الى ٧,٦% والأراضي البور حوالي ٢,٤% من إجمالي مساحة المركز.

- الأراضى الزراعية

تبلغ مساحة الأراضى الزراعية داخل زمام المركز نحو ١٨٦,٦ ألف كم^2، بمراجعة وتحليل قواعد نظم المعلومات الجغرافية الخاصة بالمخططات الإستراتيجية المعتمدة على مستوى المركز وربطها بالصورالفضائية الحديثة لعام ٢٠١٥م تبين الأتى:

١- إجمالى مساحة إستعمالات أراضى المركز تقدر بحوالى ٥٨٤٣٥,٤٣ فدان تتوزع بنسب متباينة، حيث تشغل مساحة الإستعمالات الزراعية المسطح الأكبر بنسبة٧٦,٠٥% تليها الإستعمالات العمرانية بنسبة ١٢,٩٤% ثم الطرق بنسبة٦,٧٠% من إجمالي مساحة المركز.

٢- تم إعداد المخططات الإستراتيجية لمدينة واحد (مدينة أسيوط عاصمة المركز وإجمالى مساحة الحيز العمرانى ٣٥٦٣,٦٤ فدان، ٨ قرية رئيسية إجمالى مساحة الحيز العمرانى١٥١٤,٨٧ فدان، ١٩ قرية تابعة إجمالى مساحة الحيز العمرانى ١٧٣٩ فدان، ٢٥٤ عزبة ونجع وكفر قائمة تابعة للقرى إجمالى مساحة الحيزالعمرانى٦٠٦.٩٠ فدان).

٣- إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية للنجوع والعزب

والكفور المستحدثة التابعة للقرى١٨٥,٦٠ فدان لعدد ٣٥ عزبة، حيث أن هذه العزب لم ترد بحصر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ولا بحصر وزارة التنمية المحلية، مما يعنى أنها نمت وأمتدت بشكل عشوائى وبدون مراقبة ولا حصر من الأجهزة المعنية، ولقد تم حصرها وإعداد حيز لها من قبل إستشارى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وممثلى الوحدات المحلية بالمركز.

٤- إجمالى مساحة المركز تقدر بحوالى ٥٨٤٣٥,٤٣ فدان، إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية المعتمدة ٦٠٦,٩٠ فدان بنسبة ١٢,٧%، إجمالى مساحة الأراضى الزراعية تقدر بحوالى٤٤٤٣٨,٤١ فدان بنسبة ٧٦,٠٥% من إجمالى مساحة المركز.

٥- إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية للحضر تقدر بحوالى ٣٥٦٣,٦٤ فدان بنسبة ٤٨%، وإجمالى الأحوزة العمرانية للريف تقدر بحوالى ٣٨٦٠,٧٦ فدان بنسبة ٥٢% من إجمالى مساحة الأحوزة العمرانية على مستوى المركز.

٦- إجمالى مساحة المتناثرات العمرانية على مستوى المركز تقدر بحوالى ٦٠٩,٩٥ فدان بنسبة ٨,٢١% من إجمالى الأحوزة المعتمدة بنسبة ١,٠٤% من إجمالى مساحة المركز.

٧- جميع إستعمالات المركز الحالية تقع بشكل أساسى على الأراضى الزراعية، لكن الإمتدادات المستقبلية من المحتمل أن تحدث على الأراضى الصحراوية وذلك لتوافر ظهير صحراوى للمركز من الغرب.

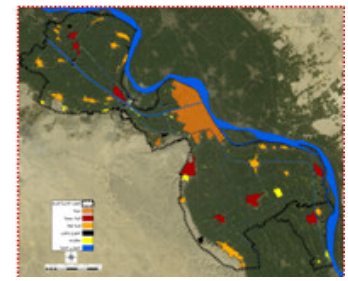

شكل رقم ١٣- إستعمالات الأراضى بالمركز

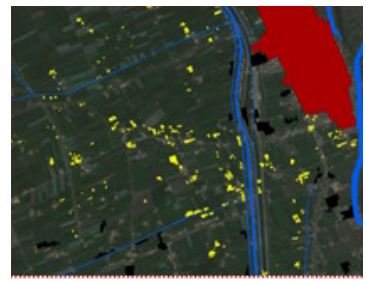

شكل رقم ١٤- الإمتداد العشوائى خارج الأحوزة المعتمدة

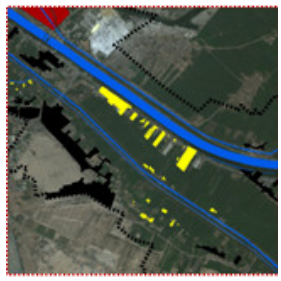

شكل رقم ١٥- الإمتداد العشوائى على محاور الطرق والمجارى المائية

المصدر: إعداد الباحث

الخلاصة والتوصيات

فى هذا البحث تم التطرق لتحديات العمران المصرى القائمة والمستقبلية نتيجة الزيادة السكانية وأثارها السلبية ومنها "الإمتداد العشوائى على الأراضى الزراعية"، وتم تأكيد ذلك من خلال الحالة الدراسية لمركز الباجور بمحافظة المنوفية ومركز أسيوط بمحافظة أسيوط.

لقد بذلت الدولة مجهودا جيدا فى وضع وتبنى سياسة عمرانية متكاملة للتصدى لتحديات العمران المصرى محاولة التعامل مع العمران الحالى ووقف التعدى على الأراضى الزراعية فى المستقبل، ومن ثم تم إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن والقرى والتوابع على مستوى الجمهورية وإنتهت المخططات بإعتماد الأحوزة العمرانية كمخرج أساسى من مخرجات المخطط الإستراتيجى.

وكان السؤال المطروح فى هذه الورقة البحثية: هل نجحت الأحوزة العمرانية للمدن والقرى والتوابع فى وقف الإمتداد العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية؟ **والإجابة:** أنه بمراجعة قواعد البيانات للمخططات الأستراتيجية وربطها بالصور الفضائية الحديثة نجد أن الحيز العمرانى فشل فى وقف الإمتداد العشوائى على الأراضى الزراعية فى المدن والقرى والتوابع والدليل على ذلك أن الكتلة العمرانية للمدن والقرى والتوابع إمتدت وتجاوزت حدود الحيز العمرانى بل نجد أن النمو العمرانى العشوائى لم يتوقف عند هذا الحد بل أن إتجاهات النمو تسارعت على محاور الطرق والمجارى المائية بشكل واضح.

بلا شك أن سياسة التنمية المتبعة والمخططات

الإستراتيجية قد حققت الكثير من الأهداف على أرض الواقع ومن أهمها التعرف على حجم ونوعية مشاكل العمران الحالية والمستقبلية وأيضا توافر قاعدة بيانات ضخمة يمكن الإستفادة منها. ولكن لابد من القول أنه لنجاح عملية التخطيط لابد من توافر الأركان الأساسية لها وهى: "التخطيط – المتابعة – المراقبة"

ومن ثم نجد أن عملية التخطيط تحقق منها "التخطيط" أما عملية المتابعة والمراقبة فانها تحتاج لجهود مكثفة لتفعيلها.

لذلك نجد أنه من الضرورى، كما قامت الدولة بثورة فى أعمال التخطيط المتمثلة فى وضع السياسات وإعداد المخططات الأستراتيجية على كافة المستويات، لابد أن تكون هناك ثورة عاجلة فى تنفيذ وتحقيق "المتابعة والمراقبة" وذلك لتكامل عملية التخطيط، وذلك يأتى من خلال فرض وتحسين القوانين المتعلقة بالعمران وحماية الأراضى الزراعية وأيضا تطويردورالإدارات المحلية، وإن لم يحدث ذلك وإستمر إستنزاف الأراضى الزراعية بنفس المعدل سوف تنتهى الأراضى الزراعية بنهاية القرن الحالى، فضلا عن مشاكل الإمتداد العشوائى للعمران.

URBAN BOUNDARIES AND ITS ROLE TO STOPPING THE INFORMAL URBAN EXTENSION ON AGRICULTURAL LAND

As. Prof. Dr. Abdelrehim Kenawy*

ABSTRACT

Egyptian urbanism is suffering from critical challenges and complex at the same time, which was and still a problem of the successive governments and citizens alike, and most important of them the high population growth It is raised by increasing the informal urban sprawl on farmland Valley and Delta. Due to confirm of the numerous studies an increase erosion rates of agricultural land, the government has made a study in collaboration with the National Party in the period of former President Hosni Mubarak, the study showed that the number of Egypt's population will reach to 96 million by the year 2020, an increase of 26 million on the current status.

According to this study, it is expected until the year 2020 to accommodate the new cities of 4.5 million people and accommodate new land reclamation 2 million people, while the 1.5 million people can be absorbed through the condensation and replacement operations inside boundary 1985 and accommodate the development process of the desert hinterland of 6 million people. Thus, must accommodate the extensions of the current towns and villages the rest of the population (12 million), any that 12 million people must be resettled on existing agricultural land. In case of continuation of informal urban growth intact will be wasted 500 thousand feddans.

Thus, the study pointed out the necessity of adopting a new urban policy to deal with the current urban challenges and the most important of expected population increase and save the agricultural land. Accordingly, the Government has formulated an integrated urban policy to achieve a sustainable urban development through the redistribution of population and upgrading of existing urban environment. It was the vision of the "Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities" to manage and developing the urban development system "the consensus with the recent global trends in the urban management and current national policies". And adopted a set of goals to achieve this vision, the most important of which are: (activate the principle of popular participation at all levels, the participation of civil society in development projects, the restructuring of governmental institutions and activating the role of the Local administrations). In 2001, the Ministry commissioned by the Council of Ministers to prepare the indicative urban plan for all villages of the delta (563 villages) in coordination with the ministries of agriculture and local development where the project made it clear that all villages of the delta had grown out of the urban boundary 1985 large proportions between (40 – 800 %) in some cases.

The Ministry felt that, it is necessary developing a new urban boundary for the villages to save the agricultural lands in the future. For activation the proposed policy from the government and achieving its

*Department of urban planning - Faculty of Engineering - Al-Azhar University

vision, the General organization for physical Planning has made strategic plans of cities and villages and satellites, one of the most important output of the strategic plans was the "proposed urban boundary" to determine the current urban mass and put it in the legal framework as well as stopping the informal extension on agricultural land. After more than ten years since 2005, the beginning of the project, we are currently at the end of 2015 and with the completion of nearly all of the strategic plans of towns and villages and the satellites, must stop and put forward a set of questions on the extent of the realization of the objectives of the urban policy pursued by the Government as well as the achievement of the objectives of the strategic plans. Of course it is sure that the urban policy from the government and also the Strategic plans project have many goals and that could be achieve a lot them at different levels, but this paper is not about to evaluate the urban policy nor to assess the strategic plans project but is concerned with specific element from strategic plan namely the "urban boundary" as a main output of the strategic plans' outputs and has goals and objectives stipulated in the plan.

The question here is: Is the "proposed urban boundary" succeeded to stopping the informal extension and achieving the preservation of agricultural land in Egypt?

المراجع

١- فى هذة الورقة البحثية، تم الأستناد على الكثير من الدراسات والتقارير والبيانات والمعلومات المعدة من الهيئة العامة للتخطيط العمراى.

٢- عبدالمحسن برادة، التنمية والانتشار العمرانى خارج المعمور المصرى والمشاكل البيئية المرتبطة، مجلس بحوث البيئة والتنمية – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – يناير ٢٠٠٥م.

٣- عبدالمحسن برادة، تآكل الأرض الزراعية وبدائل النمو العمراني، مؤتمر كلية التخطيط العمرانى والأقليمى ، أبريل ٢٠٠٧م.

٤- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، إستراتيجية التنمية لمحافظة المنوفية، ٢٠٠٥م.

٥- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، إستراتيجية التنمية لمحافظة أسيوط، ٢٠٠٥م.

٦- رامى أحمد عبد الحفيظ، التعدي على الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية كلية الزراعة، المجلد ٤٣، العدد ١.

٧- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى العام لمدينة أسيوط.

٨- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى العام لقرى مركز أسيوط.

٩- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى العام للعزب والنجوع والكفور بمركز أسيوط

١٠- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى العام لمدينة الباجور.

١١- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى العام لقرى مركز الباجور.

١٢- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، المخطط الإستراتيجى العام للعزب والنجوع والكفور بمركز الباجور

١٣- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، دليل الإشتراطات المرجعية لاعداد المخططات الإستراتيجية للمحافظات،٢٠١٠م.

١٤- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، الدليل المرجعى لإعداد المخطط الإستراتيجى العام والتفصيلى للمدينة المصرية،٢٠٠٨م.

١٥- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، الدليل المرجعى لإعداد المخطط الإستراتيجى العام والتفصيلى للقرية المصرية،٢٠٠٨م.

١٦- الهيئه العامة للتخطيط العمرانى، الدليل المرجعى لإعداد المخطط الإستراتيجى العام للعزب والنجوع والكفور، ٢٠٠٨م.